

التنوع الاقتصادي كآلية لتفادي المرض الهولندي

-دراسة حالة النرويج ونيجيريا-

Economic diversification as a mechanism to avoid Dutch disease -The case of Norway and Nigeria-

زروق بن موفق

مخبر سياسات التنمية الريفية في السهوب،
جامعة الجلفة (الجزائر)

z.benmouffek@univ-djelfa.dz

منال برقيق*

مخبر سياسات التنمية الريفية في السهوب،
جامعة الجلفة (الجزائر)

manal.berguig@univ-djelfa.dz

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس التنوع الاقتصادي لكل من النرويج ونيجيريا وتقييميه، والمقارنة بين التجريبتين وتحليل نجاح النرويج في تفادي المرض الهولندي وفشل نيجيريا في مواجهته رغم اتباعها سياسات للتنوع الاقتصادي. مع استخلاص الدروس المستفادة من ذلك لحالة الجزائر. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والعمل بطريقة إعادة ضبط النسب. ولقد أسفرت هذه الدراسة عن عدة نتائج أهمها: إن مؤشر هيرفندال - هيرشمان لا يعتبر مؤشرا كافيا لوحده لتقييم التنوع الاقتصادي، الصندوق السيادي جعل من النرويج نموذجا ناجح في تفادي المرض الهولندي وبالنسبة لنيجيريا لقد حققت تنوعا اقتصاديا ظاهري فقط.

معلومات المقال

تاريخ الارسال:

2026/05/11

تاريخ القبول:

2026/09/24

الكلمات المفتاحية:

- ✓ التنوع الاقتصادي
- ✓ المرض الهولندي
- ✓ مؤشر هيرفندال - هيرشمان

Abstract :

This study aimed to measure and evaluate the economic diversification of Norway and Nigeria and compare the two experiences, and analyse Norway's success in avoiding Dutch disease and Nigeria's failure. And drawing lessons learned from this were then applied to the case of Algeria. To achieve the objectives of this study, a descriptive-analytical approach was used, And the rescaling method has also been adopted. This study reached several results, the most important of which are: HHI is not sufficient on its own to assess economic diversification, and the sovereign wealth fund has made Norway a successful model for avoiding Dutch disease, while Nigeria achieved only apparent diversification.

Article info

Received

11/05/2026

Accepted

24/09/2026

Keywords:

- ✓ Economic diversification
- ✓ Dutch disease
- ✓ Herfindahl - Hirschman index

1. مقدمة:

إن ما يعرف بالمرض الهولندي يتجسد في فكرة أن تمنح ثروة كبيرة في يد من لا يحسن استعمالها فتصبح نقمة كبيرة، فهو هاجس يهدد كل الدول النفطية خاصة التي لا تملك جهاز انتاجي مرن وقوي. فالمرض الهولندي أو كما يسمى لعنة الموارد أو مفارقة الوفرة أو العلة الهولندية خلل يصيب الاقتصاد بحيث يصبح مركز على قطاع واحد (قطاع المحروقات عادة) مع اهمال باقي القطاعات الأخرى. وتداعياته لا تكون اقتصادية فحسب بل تكون له آثار سياسية، بحيث التدفق العالي للنقد الأجنبي جراء اكتشاف مورد نفطي جديد مثلاً يجعل من صانعو السياسات يفكرون في المدى القصير فقط. مما يترتب عنه فساد كبير وينعكس هذا بدوره على الاقتصاد، فيكون للمرض الهولندي ازدواجية في التأثير السلبي على اقتصاد البلد وكنتيجة نهائية وموازية لذلك فإن الوضع الاجتماعي يتأثر سلباً أيضاً.

ولتفادي المرض الهولندي أو مواجهته في حال حدوثه لابد من الاعتماد على سياسة للتنوع الاقتصادي، من خلال دعم باقي القطاعات وتوسيع قاعدة مصادر الدخل ورفع نسبة الصادرات غير النفطية. وبالتالي يتخلص الاقتصاد من التبعية النفطية خاصة بعد الأزمات والأحداث الأخيرة التي شهدها العالم مثل أزمة النفط سنة 2014، جائحة كورونا والغزو الروسي الأوكراني. فكل هذه الأحداث كانت اختبار مدى تنوع الدول النفطية لاقتصادها وكانت بمثابة منبه لوضع استراتيجيات لتنوع اقتصادي حقيقي.

وبناءً على ما سبق ولإقامة هذه الدراسة، يتم طرح الاشكال الآتي: كيف يساهم التنوع الاقتصادي في التخلص في المرض

الهولندي؟

ولمعالجة الموضوع من عدة جوانب، يتم طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

1. كيف تمكنت النرويج من تفادي الإصابة بالمرض الهولندي رغم امتلاكها النفط والغاز؟
 2. هل نجحت نيجيريا في تحطي المرض الهولندي؟
 3. فيما تتمثل متطلبات التنوع الاقتصادي للتمكن من التصدي للمرض الهولندي؟
- وللإجابة على هذه الأسئلة نقوم بصياغة الفرضيات الآتية:

1. تفادت النرويج الإصابة بالمرض الهولندي بفضل صندوقها السيادي.
2. نعم نجحت نيجيريا في تحطي الظاهرة.
3. حتى يكون التنوع الاقتصادي حقيقي ويتمكن من مواجهة المرض الهولندي لابد من وضع ضوابط احترازية وتنظيمية لدعم العملية، وكذلك استخدام عوائد النفط بطريقة تدعم عملية التنوع.

الأهداف:

يتمثل هدف هذه الدراسة في عرض التنوع في الناتج المحلي الإجمالي لكل من النرويج ونيجيريا وتقييمه، وشرح أسباب نجاح النرويج وفشل نيجيريا في مواجهة المرض الهولندي من خلال التنوع الاقتصادي.

المنهج:

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظواهر وتحليل البيانات، كما تم استخدام المنهج التاريخي وذلك بالرجوع لفترات سابقة وذكر نشأة مصطلح المرض الهولندي. كما تجدر الإشارة إلى أنه تم استخدام طريقة إعادة ضبط النسب وتحويلها إلى نسب موزونة (Rescaling) بحيث تم وضع النسب الأصلية في ملاحق.

الأدبيات التطبيقية:

تعددت الدراسات التي تناولت أحد متغيرات الدراسة الحالية، وهذا ما جعل هذه الأخيرة تسد فجوات بحثية وتساهم في إثراء الموضوع المدروس. وتمثلت هذه الدراسات فيما يلي:

دراسة (Max Corden, W., Peter Neary, J) المعنونة بـ Booming sector and de-industrialisation in small open economy المنشورة في 1982. تتمثل هذه الدراسة في المقال الأصلي والأول الذي تناول شرح آلية المرض الهولندي، بحيث عرض الباحثين أسباب المرض الهولندي والرئيسي منها يتمثل في وجود قطاعين الأول هو القطاع المزدهر من النوع الاستخراجي والثاني هو قطاع التصنيع التقليدي الذي يتعرض للضغوط، فتم التركيز على فكرة أن مصدر الطفرة يكون في قطاع الطاقة. لكن أيضاً رأى الباحثين أن التقدم التكنولوجي وارتفاع أسعار الطاقة عندما تكون مدخلاً وسيطاً من أسباب حدوث المرض الهولندي. وفي دراستنا الحالية تم عرض نموذج (Corden and Neary) بطريقة مبسطة لهذه الظاهرة.

ودراسة (Hadjeris, S., Aba Soufiane, K) المعنونة بـ The Max Corden model: is Algeria's economy suffering from Dutch disease? المنشورة في 2025. في هذه الدراسة تم تناول نموذج كوردن لتحليل ظاهرة المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري معرفة إن كان هذا الأخير يعاني من هذه الظاهرة أو لا، بحيث تم التطرق للأدبيات النظرية المتعلقة بالمرض الهولندي وتأثيره على الاقتصادات النفطية. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الجزائر تعاني من هذه الظاهرة نظراً لاعتمادها المفرط على النفط والغاز. فهذه الدراسة مبنية على نموذج كوردن الذي تناولته الدراسة الأولى.

وأخيراً دراسة (Ximenes, E., Pandin, M., Kusmaningtyas, A) المعنونة بـ Fiscal dependence of Timor-leste on the oil and gas sector: challenges of economic diversification المنشورة في 2025. هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مدى اعتماد تيمور الشرقية على النفط والغاز والعقبات التي تواجهها في تحقيق التنوع الاقتصادي، بحيث تم استخدام المنهج الوصفي الكمي لتحليل السلسلة الزمنية الممتدة من 2010 إلى 2023 لإتمام هذه الدراسة. وتوصلت هذه الأخيرة إلى أن دخل الدولة يركز بما يقارب 85% إلى 90% على العوائد النفطية. وهذا أدى لوجود ضعف في الهيكل المالي مما أثر سلباً على التنوع الاقتصادي لكن رغم هذا لقد لعب صندوق النفط دوراً مهماً في الحفاظ على استقرار المالية العامة. وفي الأخير قد تم تقديم توصيات تمثلت في ضرورة إجراء تحول استراتيجي بالاستثمار في القطاعات غير النفطية.

2. الإطار النظري

1.2 المرض الهولندي:

1.1.2 مفهوم المرض الهولندي:

اُكتشف المرض الهولندي في خمسينيات القرن الماضي في هولندا، وذلك مع اكتشاف الغاز الطبيعي في بحر الشمال. بحيث كان تدفق رأس المال الأجنبي في قطاع الغاز الطبيعي سبباً في ارتفاع قيمة الجuilder الهولندي (The Dutch guilden) وترتب عن ذلك تأثيرات سلبية على الاقتصاد الهولندي (Abdullah ahmed hassan, 2024). ولقد استخدم مصطلح المرض الهولندي أول مرة في سنة 1977 في مجلة (The economist)، ثم فيما بعد أصبح هذا المصطلح عاملاً واستخدمه كل من (Corden and Neary) سنة 1982 لوصف نظرية المرض الهولندي، وذلك في مقال كان عنوانه القطاع المزدهر وتراجع التصنيع في اقتصاد صغير ومفتوح (Booming sector and de-industrialisation in a small open economy) وفيما يلي سيتم توضيح آلية المرض الهولندي حسب (Afandiyev, 2013):

استند النموذج الذي وضعه كل من كوردن ونيري على الافتراض الذي مفاده أن: الاقتصاد المفتوح الصغير يتكون من سلع متداولة (قطاع الطاقة والتصنيع) و سلع غير متداولة (قطاع الخدمات)، بحيث يتم تحديد أسعار السلع المتداولة في السوق العالمي وأسعار السلع غير المتداولة في السوق المحلي. وعليه فإن حدوث ازدهار في قطاع الطاقة سيؤدي إلى تدفق النقد الأجنبي وكنتيجة لهذا سيحدث ارتفاع في قيمة العملة المحلية. وهذا سيؤدي إلى ارتفاع تكلفة السلع القابلة للتداول المنتجة محليًا بحيث تصبح أعلى من تكلفة تلك المنتجة في السوق العالمي. وعليه سيحدث انخفاض في الطلب على السلع المتداولة كون زيادة المعروض من النقد الأجنبي يرفع من قيمة العملة المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف المحلي، وهذا يعني أن المنتجات المنتجة محليًا تكلف في السوق العالمي أكثر من السلع المنتجة في الدول الأخرى. وبالتالي سيحدث انخفاض في القدرة التنافسية للبلد في السوق العالمي مما يؤثر سلبيًا على قطاع الطاقة والتصنيع ويؤدي لتراجع مما يجعل شركات التصنيع تخفض من انتاجها استجابةً لانخفاض الطلب، وهذا يؤدي لتسريح العمال وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الإنتاج المحلي، وكنتيجة نهائية لذلك يحدث انخفاض للناتج المحلي الإجمالي مما يؤثر سلبيًا على الاقتصاد.

فالمرض الهولندي يعرف على أنه مجموعة الآثار الاقتصادية الكلية السلبية الناتجة عن زيادة كبيرة في الانفاق الممول في عائدات النفط والغاز، بحيث أنه إذا تم توجيه الانفاق بشكل أساسي إلى السلع المنتجة محليًا، فقد ترتفع أسعار السلع المحلية ويرتفع سعر الصرف المحلي، وهذا يمكن أن يؤدي إلى انتاج سلع غير قابلة للتبادل وإلى تآكل القدرة التنافسية (Hadjeris & Aba soufian, 2025). ويعرف أيضًا على أنه نظرية اقتصادية كلاسيكية جديدة تفسر العلاقة بين استغلال الموارد الطبيعية وتراجع التصنيع، فهو يشير إلى الوضع الذي يؤدي فيه التدفق الكبير للموارد الخارجية إلى زيادة سعر الصرف الحقيقي مما يؤثر سلبيًا على صادرات البلد (Sayah, 2012).

ولم يقدم صندوق النقد الدولي تعريفًا خاصًا للمرض الهولندي بل قدم شرحًا للظاهرة، وذلك على النحو الآتي (IMF.org, n.d.): يرتبط المرض الهولندي عادةً باكتشاف الموارد الطبيعية لكنه قد يحدث نتيجة التطورات التي تؤدي إلى تدفق كبير من النقد الأجنبي بما في ذلك المساعدات الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر وارتفاع أسعار الموارد الطبيعية بشكل كبير. كما تمت الإشارة إلى أنه لشرح بعض الأحداث مثل تدفق الكنوز من أمريكا نحو إسبانيا في القرن السادس عشر واكتشافات الذهب في استراليا في خمسينيات القرن التاسع عشر استخدم الاقتصاديون نموذج المرض الهولندي.

وعليه يمكن تعريف المرض الهولندي على أنه مصطلح اقتصادي يصف الظاهرة السلبية التي تحدث للاقتصاد عند تدفق النقد الأجنبي عادةً بسبب اكتشاف واستغلال موارد طاقة جديدة، بحيث يصاحب هذا تدهور في أداء باقي القطاعات الاقتصادية كنتيجة للاعتماد على قطاع واحد وارتفاع قيمة العملة المحلية وتراجع القدرة التنافسية للبلد مما يؤدي لتدهور الاقتصاد كنتيجة نهائية لذلك. كما تجدر الإشارة إلى أن المرض الهولندي ليس بالظاهرة الحديثة كون نموده فسر تدفق الكنوز نحو إسبانيا واكتشاف الذهب الأسترالي بكميات كبيرة سابقًا.

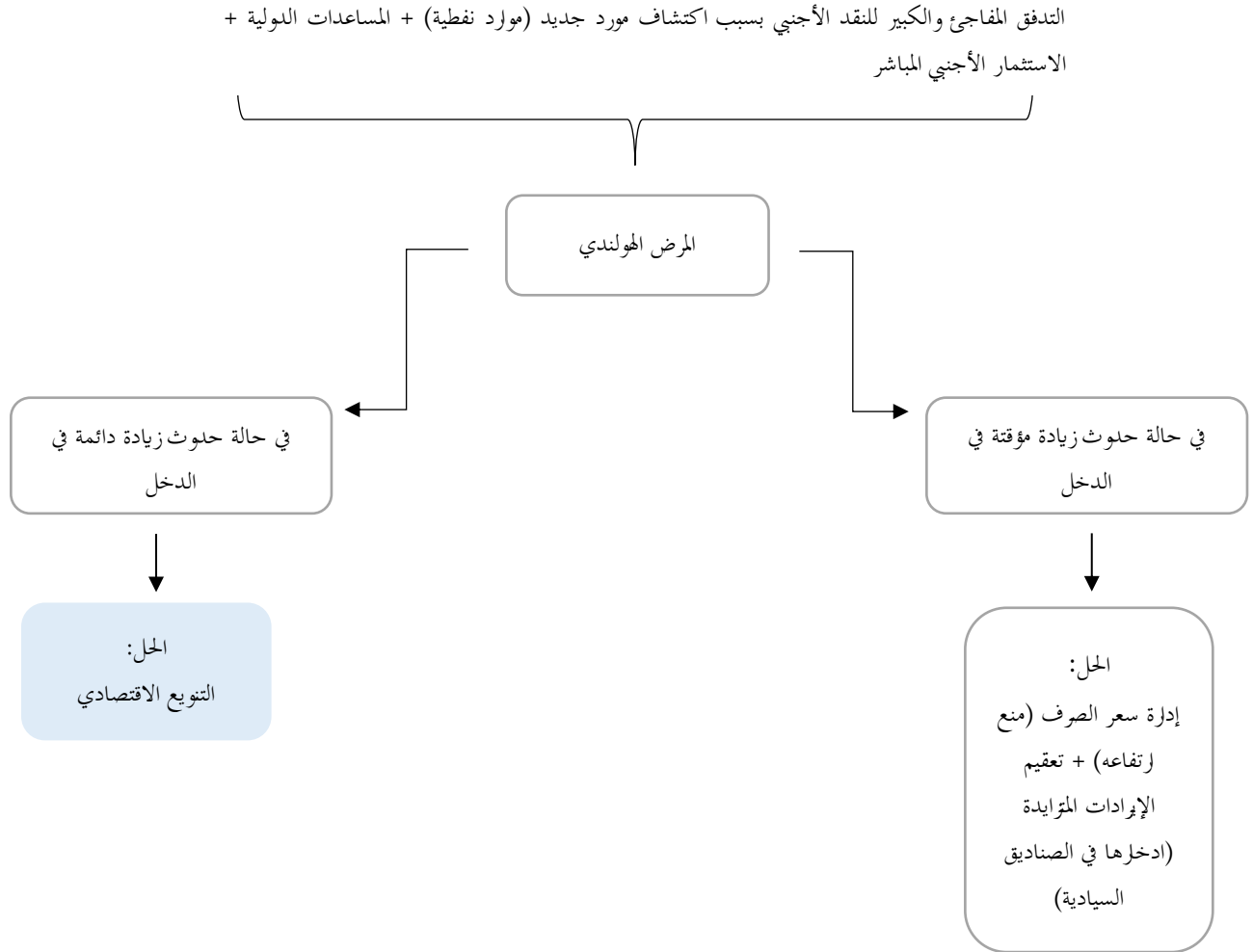
2.1.2 أسباب المرض الهولندي وكيفية تجنبه:

من الطرح السابق يتضح أن المرض الهولندي يحدث بسبب التدفق الكبير والمفاجئ للنقد الأجنبي، وتجدر الإشارة إلى أن ذلك ليس فقط في حال اكتشاف مورد طاقي بل حتى المساعدات الدولية والاستثمارات الأجنبية من شأنها أن تتسبب في حدوثه كونها تمثل مصدر للنقد الأجنبي، وتجنبه يتطلب وضع واتباع سياسة اقتصادية كلية محكمة ومناسبة.

يمكن تجنب المرض الهولندي إذا كانت الزيادة في الدخل مؤقتة فإنه من الضروري حماية باقي قطاعات الاقتصاد ولا بد من إدارة سعر الصرف الحقيقي، ففي هذه الحالة يكون لدى صانعو السياسات الاقتصادية عدة وسائل منها منع ارتفاع سعر الصرف من خلال تدخلات معينة فيه وأيضًا يوجد بديل آخر وهو تعقيم الإيرادات المتزايدة من خلال ادخار جزء من الدخل الوفير للإنفاق المستقبلي وذلك من خلال صناديق خاصة وهي الصناديق السيادية. أما إذا كانت الزيادة في الدخل دائمة حسب التوقع، فإن التحول القطاعي للاقتصاد هو تكيف مع ظروفه وثرواته الجديدة، بالرغم من أن الارتكاز على قطاع واحد قد يخلق قيودًا على النمو الاقتصادي طويل الأجل والتنمية التكنولوجية

والبشرية. إلا أنه يمكن تفادي المرض الهولندي من خلال التنوع الاقتصادي وتنشيط مختلف القطاعات (Brincikova, 2016) والشكل الآتي يوضح كيفية مواجهة المرض الهولندي في كل من حالة الزيادة المؤقتة أو الدائمة للدخل:

الشكل 1: أسباب المرض الهولندي والحل المناسب لكل حالة



المصدر: من اعداد الباحثين

2.2 التنوع الاقتصادي

1.2.2 مفهوم التنوع الاقتصادي:

تعددت تعريفات التنوع الاقتصادي بتعدد الأبحاث فيه والزوايا التي ينظر له منها، كونه ظاهرة في غاية الأهمية في الدول النفطية وغير النفطية على حد سواء.

فلقد أشار (بن موفق، 2019) للتنوع الاقتصادي في معناه البسيط بعبارة "لا تضع كل البيض في سلة واحدة". بمعنى توزيع المخاطر بتقليل ظاهرة الاعتماد على قطاع واحد (مصدر واحد) من خلال تنوع مصادر الدخل بين مختلف القطاعات الأخرى. كما عُرف حسب اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بشأن تغيرات المناخ (unfccc.int, n.d.) على أنه عملية تحويل الاقتصاد من اقتصاد يعتمد على مصدر واحد نحو اقتصاد يعتمد على مصادر متعددة ومجموعة متنامية من القطاعات والأسواق. فلقد طُبّق التنوع الاقتصادي تقليدياً كاستراتيجية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية، يكن مؤخرًا اكتسب بُعد جديد مما يمنحه تعريف متطور وهو الانتقال من مصادر ومنتجات وأسواق معرضة للخطر نحو مصادر دخل منخفضة الانبعاثات بحيث تكون مرنة أكثر في مواجهة تغيرات المناخ.

فالتنوع الاقتصادي ينظر له من بعدين وهما تنوع قاعدة القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وتنوع تركيبة صادرات البلد، بحيث يصبح الاقتصاد متنوع ومتعدد في مصادر الدخل مما يمنح الاقتصاد مرونة أكبر في تفادي الصدمات واستيعابها. وعليه هذا يمنع من ازدهار قطاع على حساب القطاعات الأخرى مما يمنع حدوث ظاهرة المرض الهولندي. كما أنه يمكن القول إن التنوع الاقتصادي هو عملية ضخ كل الموارد المتاحة والإمكانات في كل القطاعات واستغلالها استغلالاً أمثلًا يحقق أعلى مستوى دخل ممكن مع الاستمرارية في ذلك. وهنا يتضح ارتباط التنوع الاقتصادي بالاستدامة الاقتصادية والبيئية.

2.2.2 أهمية التنوع الاقتصادي بالنسبة للدول النفطية:

تركز الدول المصدرة للنفط على وضع استراتيجيات للتنوع الاقتصادي للتخلص من ربيعة اقتصاداتها، نظرًا لأهميته البالغة في دعم الإنتاج وتقوية النسيج الاقتصادي. كونه يساهم في تنوع تشكيلة الناتج المحلي الإجمالي بعدم الارتكاز على قطاع النفط والغاز على حساب باقي القطاعات.

وتتمثل أهميته فيما يلي (Kermi & Dahmoune, 2024) :

- يعزز ويقوي الروابط بين القطاعات الإنتاجية، مما يحقق العديد من الآثار الخارجية الإيجابية على النمو الاقتصادي.
- يقلل من التقلبات التي يشهدها الناتج المحلي الإجمالي، كون ضعف التنوع الاقتصادي يجعل من الإنتاج يتركز في قطاع النفط فقط وبالتالي يكون عرضة للتقلبات الحادة.
- يعزز روابط الاقتصاد بحيث تصبح مخرجات قطاع ما مدخلات إنتاجية لقطاع آخر، ويساهم في خلق فرص عمل جديدة، مما يحقق قيمة مضافة للاقتصاد.
- يقلل من المخاطر المؤدية إلى انخفاض عائدات التصدير، وذلك كون الدول النفطية تركز بنسبة كبيرة في صادراتها على النفط وعندما تنخفض أسعاره تنخفض معه عائداته من العملة الصعبة.
- يساهم التنوع الاقتصادي في رفع معدل النمو الاقتصادي، من خلال زيادة فرص الاستثمار وتوزيعه على مختلف القطاعات الاقتصادية وزيادة إنتاجية رأس المال البشري.

فالتنوع الاقتصادي يعتبر في غاية الأهمية بالنسبة للدول النفطية كونه الحل الأمثل لمواجهة ظاهرة المرض الهولندي مع اتباع سياسة اقتصادية محكمة، كونه يوازن بين مختلف القطاعات الاقتصادية وينشطها (قطاع الفلاحة، الصناعة، الخدمات والطاقة المتجددة). فهو يخلصها من التبعية النفطية خاصة كون أسعار النفط تشهد تذبذب كبير وغير مستقر كونها تتأثر بالعوامل الخارجية والأحداث العالمية مثل ما حدث في أزمة 2014، جائحة كورونا، ورفع الصين للرسوم الجمركية كرد فعل على الرسوم الجمركية الأمريكية. كل هذه الأمور وغيرها أثرت سلبًا على أسعار النفط وبالتالي أثرت على اقتصادات هذه الدول.

3.2.2 قياس التنوع الاقتصادي بالنسبة للدول النفطية:

توجد العديد من المؤشرات الإحصائية لقياس التنوع الاقتصادي، وقد تتفاوت هذه المؤشرات في دقتها باختلاف طرق حسابها. ولقد تم اختيار عرض مؤشر هيرفندال - هيرشمان لقياس تنوع الاقتصاد كونه الأكثر شيوعًا، والذي يستخدم فيما بعد بشكل تطبيقي. ولقد تم تطوير مؤشر هيرفندال - هيرشمان (Herfindahl - Hirschman index) بشكل مستقل من قبل كل من هيرفندال (O.C. Herfindahl) وهيرشمان (A.O. Hirschman). ولقد عرضت مساهمتهما في أعمالهم العلمية، بحيث عرض هيرشمان في كتابه المعنون بـ: القوة الوطنية وهيكلة التجارة الخارجية (National power and the structure of foreign trade) في سنة 1945، وعرض هيرفندال المؤشر في أطروحة الدكتوراه خاصته والمعونة بـ: التركيز في صناعة الصلب الأمريكية (Concentration in the U.S. steel industry) في سنة 1950 (Stephen, 1993).

ويعتبر مؤشر هيرفندال - هيرشمان المؤشر الأكثر شيوعاً واستخداماً لقياس التنوع الاقتصادي، فلقد أستخدم على نطاق واسع في الثمانينات من قبل وزارة العدل الأمريكية لقياس الاحتكار في صناعة ما أو قطاع ما، واستخدمه أيضاً مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNTCAD) لقياس مدى تنوع الصادرات (Abu Wadi & Bashayreh, 2018). ويأخذ الصيغة الرياضية الآتية (Senouci bereksi, Benallal, & Berrached, 2024):

$$HHI = \left[\sqrt{\left(\sum_{i=1}^N (Xi/X)^2 \right)} - \sqrt{1/N} \right] \div \left[1 - \sqrt{1/N} \right]$$

بحيث:

HHI: اختصار لمؤشر هيرفندال - هيرشمان

X_i : قيمة المتغير في النشاط i (نسبة مساهمة القطاع i في الناتج المحلي الإجمالي)

X : القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات (الناتج المحلي الإجمالي)

N : عدد النشاطات الاقتصادية (عدد القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي)

وتتراوح قيمة HHI بين الصفر والواحد، أي $0 \leq HHI \leq 1$ بحيث:

- إذا كان معدوماً أي: ($HHI=0$) فهذا يدل على وجود تنوع تام (بمعنى تركيز معدوم)، أي أن كل الأنشطة (القطاعات) الاقتصادية تساهم في الناتج المحلي الإجمالي.

- إذا كان يساوي الواحد الصحيح أي: ($HHI=1$) فهذا يدل على وجود تركيز تام (بمعنى تنوع معدوم)، أي أن الناتج المحلي الإجمالي يتركز على نشاط (قطاع) واحد وذلك على حساب باقي الأنشطة. وفي هذه الحالة يكون الاقتصاد مصاب بالمرض الهولندي.

وعليه يمكن القول إنه كلما كان مؤشر هيرفندال - هيرشمان أقرب للصفر دلّ ذلك على وجود تنوع كبير في الاقتصاد، بينما كلما كان أقرب للواحد دلّ ذلك على ضعف التنوع الاقتصادي.

3. الإطار التطبيقي

1.3 قياس التنوع الاقتصادي:

1.1.3 قياس التنوع الاقتصادي في النرويج:

يعرف الاقتصاد النرويجي بأنه من الاقتصادات القوية التي تتمتع بثروات نفطية لكنه غير ريعي، فرغم حيازته لموارد نفطية مهمة إلا أنه تمكن من تفادي الإصابة بالمرض الهولندي. وذلك راجع لاتباع سياسات اقتصادية مكنته من جعل الموارد النفطية نعمة بدلاً من أن تكون نقمة كما كان الحال في العديد من الدول. وذلك من خلال إنشاء النرويج لصندوق سيادي ضخم واتباعها لاستراتيجيات ملائمة لتحقيق التنمية المستدامة وتنويع اقتصادها تنوعاً حقيقياً. ولمعرفة مدى تنوع الاقتصاد النرويجي سيتم التطرق لتنوع تركيبة الناتج المحلي الإجمالي من خلال عرض تطور مساهمة مختلف القطاعات فيه، كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول 1: تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الترويج خلال الفترة (2013-2024)

الوحدة: (%)

السنة	مساهمة قطاع الفلاحة	مساهمة قطاع الصناعة	مساهمة قطاع الخدمات
2013	1,398719356	40,4913055	58,10997514
2014	1,545871289	38,74517279	59,70895592
2015	1,663784533	35,478634	62,85758146
2016	2,298289112	32,23936407	65,46234682
2017	2,163265231	34,37876055	63,45794422
2018	2,034372571	36,66703832	61,29858911
2019	2,004629963	33,54182979	64,45354025
2020	2,087517517	30,43450673	67,47797575
2021	1,775179233	42,08143319	56,14338757
2022	1,765292574	53,06264129	45,17206614
2023	2,28325632	54,83617017	42,88057351
2024	2,243689381	40,78026379	56,97604683
المتوسط	1,93865559	39,39476002	58,66658189

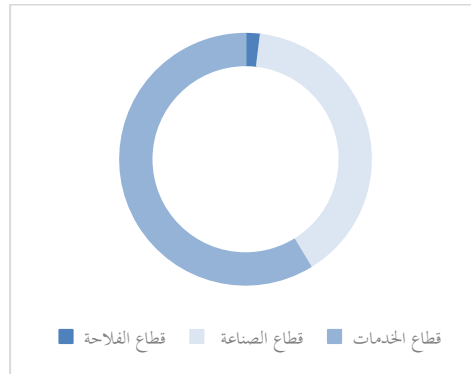
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الملحق 1

من خلال الجدول 1 أعلاه والذي يمثل مساهمة كل من قطاع الفلاحة، الصناعة والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي الترويجي خلال الفترة (2013-2024). يتضح أن الاقتصاد الترويجي يعتمد بنسبة كبيرة على القطاع الخدمي والصناعي ثم بنسبة أقل على القطاع الفلاحي، بحيث نلاحظ أنه بدءاً من سنة 2014 بدأت مساهمة كل من قطاع الخدمات والفلاحة بالارتفاع المستمر إلى غاية سنة 2016 بحيث وصلت مساهمة قطاع الخدمات إلى 65.46% وقطاع الفلاحة إلى 2.30% في حين انخفضت نسبة قطاع الصناعة في نفس الفترة إلى 32.24% مقارنة مما كانت عليه النسب في سنة 2013، وهذا راجع لأزمة النفط التي حدثت والانخفاضات التي شهدتها أسعاره طيلة الفترة (2014-2016) بحيث انتعش قطاع الخدمات وشهد نمو وتوسع الأمر ذاته بالنسبة لقطاع الفلاحة. واستمرت النسب في التذبذب إلى غاية سنة 2020 بحيث ارتفعت مساهمة قطاع الفلاحة ارتفاع طفيف وحقق قطاع الخدمات أقصى مساهمة له بحيث قدرت بـ 67.48% وفي المقابل انخفضت مساهمة قطاع الصناعة من 33.54% سنة 2019 إلى 30.43% سنة 2020، وهذا راجع لجائحة (covid-19) في هذه الفترة بحيث أغلقت المصانع وتوقفت المبادلات التجارية مما أثر سلباً على صناعة البلد وتوجه هذا الأخير للاهتمام بالفلاحة لتلبية الاحتياجات الغذائية الفجائية في تلك الفترة والتوسع في الرقمنة والخدمات عمومًا للتماشى مع الوضع السائد حينها. وفي الفترة (2021-2023) شهدت مساهمة قطاع الفلاحة والصناعة ارتفاعاً مستمر بحيث قدرت في سنة 2023 بـ 2.28% و 54.84% على الترتيب في حين انخفضت مساهمة قطاع الخدمات بحيث قدرت في نفس السنة بـ 42.88% وهذا الانخفاض يُعزى

للغزو الروسي الأوكراني بحيث أثر سلبيًا على خدمة النقل بسبب ارتفاع سعر الطاقة عالميًا، كما أن عدد اللاجئين الأوكرانيين للنرويج ولّد ضغط إضافي على قطاع الخدمات. وفي سنة 2024، انخفضت مساهمة الفلاحة انخفاضًا طفيفًا بحيث قدرت بـ 2.24% بسبب التغيرات المناخية الكبيرة التي شهدتها النرويج في هذه السنة وانخفضت كذلك مساهمة الصناعة إلى 40.78% بسبب التوجه نحو الصناعات الخضراء لتحقيق الحياد الكربوني مؤخرًا على حساب الصناعات التقليدية وهذا أدى لانخفاض المساهمة الإجمالية للقطاع، في حين نمت مساهمة الخدمات إلى 56.98% وذلك تماشيًا مع التطورات العالمية.

وعليه فإن اقتصاد النرويج معتمد بدرجة كبيرة على قطاع الخدمات ثم الصناعة ثم بنسبة ضئيلة على القطاع الفلاحي مما جعل منه اقتصاد حقق التنوع بعيدًا عن قطاع النفط رغم ضعف مساهمة الفلاحة. فهو اقتصاد خدمي بامتياز لا يعتمد على القطاعات التقليدية بل له استراتيجية أساسها الابتكار والتكنولوجيا والخدمات الرقمية. بحيث أنه طيلة الفترة المدروسة (2013-2024) كان لقطاع الخدمات الحصة الأكبر في (GDP) كما هو موضح في الشكل الآتي:

الشكل 2: متوسط مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في النرويج خلال الفترة (2013-2024)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول 1

أظهرت نسب مساهمة القطاعات في (GDP) أن الاقتصاد النرويجي متنوع، لكن لتحليل التنوع الاقتصادي في النرويج لابد من حساب أحد أهم مؤشرات وهو مؤشر هيرفندال - هيرشمان، وذلك بالاعتماد على معادلته الموضحة أعلاه.

مثال للتطبيق العددي: حساب مؤشر هيرفندال - هيرشمان لسنة 2024 (النرويج):

$$HHI_{2024} (Norway) = \frac{\sqrt{(2,243689381 \div 100)^2 + (40,78026379 \div 100)^2 + (56,97604683 \div 100)^2} - \sqrt{1 \div 3}}{1 - \sqrt{1 \div 3}}$$

$$HHI_{2024} (Norway) = 0,2926130767$$

وبعد الحساب، فإن الجدول الآتي يوضح قيم المؤشر خلال الفترة (2013-2024):

الجدول 2: تطور مؤشر هيرفندال - هيرشمان للتنوع في الناتج المحلي الإجمالي في النرويج خلال الفترة (2013-2024)

السنة	2013	2014	2015	2016
HHI	0,3100612889	0,3184679651	0,3422018763	0,3613315569
السنة	2017	2018	2019	2020
HHI	0,342351993	0,3246694332	0,3537563765	0,3860949498
السنة	2021	2022	2023	2024
HHI	0,2945938018	0,2832955414	0,2818840971	0,2926130767

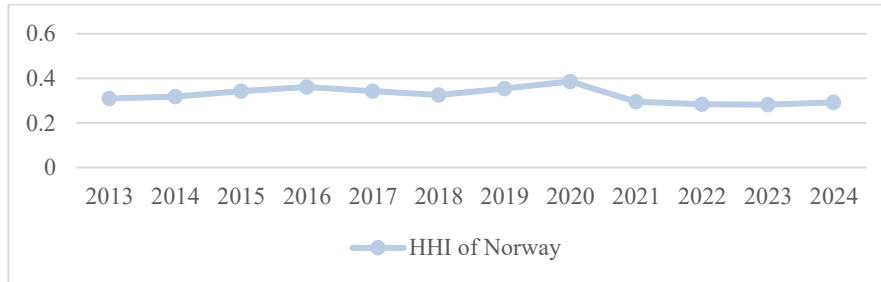
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول 1

من خلال الجدول 2 أعلاه والذي يمثل قيم مؤشر هيرفندال - هيرشمان للناتج المحلي الإجمالي في النرويج خلال الفترة (2013-2024)، نلاحظ أنه في سنة 2020 بلغ المؤشر أكبر قيمة له طيلة الفترة المدروسة والتي كانت تقارب 0.39 وهذا راجع لتأثير جائحة (covid-19)، كونه في هذه السنة انخفضت مساهمة القطاع الصناعي وبلغت مساهمة القطاع الخدمي أقصاها نظرًا لتوسع الخدمات آنذاك. كما نلاحظ أن قيمة المؤشر في سنة 2023 قد بلغت بالتقريب 0.28 وهي أدنى قيمة بلغها كون قطاع الصناعة نشط أكثر وحقق أقصى مساهمة له طيلة الفترة حتى فاقت وتقاربت مع مساهمة قطاع الخدمات. وعليه فإن قيم المؤشر كانت محصورة كالآتي:

$$0,2818840971 < HHI < 0,3860949498$$

مما يدل على أن تنوع الاقتصاد النرويجي وعدم ارتكازه على قطاع واحد رغم ضعف مساهمة القطاع الفلاحي في ذلك والشكل الآتي يوضح التنوع في الناتج المحلي الإجمالي النرويجي:

الشكل 3: التنوع في الناتج المحلي الإجمالي النرويجي حسب مؤشر هيرفندال - هيرشمان خلال الفترة (2013-2024)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول 2

2.1.3 قياس التنوع الاقتصادي في نيجيريا:

يعتبر الاقتصاد النيجيري من الاقتصادات التي تتمتع بموارد نفطية كبيرة فهو اقتصاد ريعي بامتياز كون النسبة الأكبر من صادراته تتمثل في مبيعات النفط، فرغم تنوعه الاقتصادي النسبي بين مختلف القطاعات إلا أنه لم يتمكن من تفادي الإصابة بالمرض الهولندي. ولمعرفة مدى تنوع الاقتصاد النيجيري سيتم التطرق لمساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول 3: تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في نيجيريا خلال الفترة (2013-2024)

الوحدة: (%)

السنة	مساهمة قطاع الفلاحة	مساهمة قطاع الصناعة	مساهمة قطاع الخدمات
2013	20,99639753	26,03718053	52,96642194
2014	20,23571577	24,94620825	54,81807598
2015	20,85822647	20,38194776	58,75982577
2016	21,20762655	18,36758211	60,42479134
2017	21,06429501	22,54817844	56,38752655
2018	21,42788122	26,00528779	52,56683098
2019	22,1233146	27,65380708	50,22287833
2020	24,44893249	28,57774477	46,97332273
2021	23,70000145	31,86867866	44,4313199
2022	24,05187834	31,24321457	44,70490708

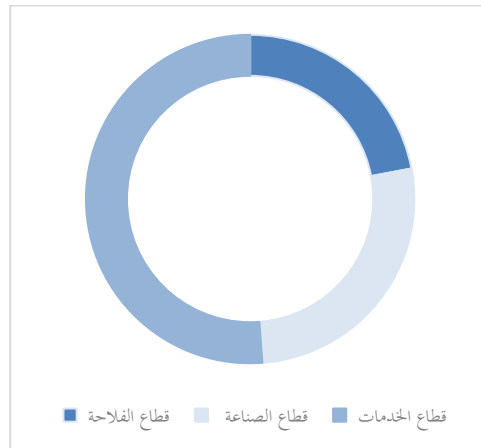
43,60497932	33,22401333	23,17100735	2023
48,47532046	30,55141403	20,9732655	2024
51,19468337	26,78377144	22,02154519	المتوسط

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الملحق 2

من خلال الجدول 3 أعلاه والذي يمثل مساهمة كل من قطاع الفلاحة، الصناعة والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي النيجيري خلال الفترة (2013-2024). يتضح أن الاقتصاد النيجيري يعتمد بنسبة كبيرة على قطاع الخدمات ثم على قطاع الصناعة والفلاحة بتقارب، نلاحظ أنه بدءًا من سنة 2014 بدأت مساهمة قطاع الخدمات في الارتفاع المستمر بحيث بلغت 60.42% في سنة 2016 وهي أقصى نسبة بلغت طيلة الفترة المدروسة في حين بدأت مساهمة القطاع الصناعي في الانخفاض المستمر إلى غاية سنة 2016 بحيث بلغت 18.37% مقارنةً مع ما كانت عليه النسب سنة 2013. وهذا راجع لأزمة النفط في سنة 2014 والانخفاضات التي شهدتها أسعاره بحيث أدت لوجود أثر سلبي على الصناعة، كون نيجيريا تعتمد على مبيعات النفط وبسبب الأزمة وتراجع الأسعار حدث تراجع لقيمة العملة نظرًا لتراجع العوائد من النقد الأجنبي وهذا أدى لعدم القدرة على استيراد السلع الرأسمالية الوسيطة المستخدمة في عملية التصنيع. واستمرت النسب في التغير، بحيث ارتفعت مساهمة القطاع الفلاحي تدريجيًا إلى أن بلغت أقصى مساهمة سنة 2020 بحيث قدرت بـ 24.45% وذلك كونه في سنة 2020 وفي ظل جائحة (covid-19) انتعش قطاع الفلاحة وساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في هذه الفترة رغم تأثره بسبب ضعف سلاسل التوريد الغذائي، كما ارتفعت مساهمة قطاع الصناعة أيضًا. في حين أن قطاع الخدمات شهد تراجع في هذه الفترة بسبب تأثر النقل والسياحة وغيرها من الخدمات بسبب الجائحة رغم أنه شهد توسع في جانب خدمات الاتصال والرقمنة والتعليم عن بعد بحيث بلغت مساهمته 46.97% في سنة 2020. ثم فيما بعد كانت المساهمات متقاربة بين القطاعات الثلاث.

وعليه فإن الاقتصاد النيجيري هو اقتصاد يعتمد على قطاع الخدمات بدرجة أولى ثم بتقارب على قطاعي الصناعة والفلاحة، فهو اقتصاد متنوع بين مختلف القطاعات ظاهريًا فقط لأنه لا زال يعتمد على النفط ويتأثر عند انخيار أسعاره في ظل الأوضاع الاقتصادية العالمية رغم أنه طيلة الفترة المدروسة كان للقطاع الخدمي المساهمة الأكبر في (GDP) كما هو موضح في الشكل الآتي:

الشكل 4: متوسط مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في نيجيريا خلال الفترة (2013-2024)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول 3

أظهرت نسب المساهمة في الأعلى أن الاقتصاد النيجيري هو اقتصاد متنوع، لكن لتحليل التنوع الاقتصادي النيجيري لابد أيضًا من حساب مؤشر هيرفندال - هيرشمان.

مثال للتطبيق العددي: حساب مؤشر هيرفندال - هيرشمان لسنة 2024 (نيجيريا):

$$HHI_{2024} (Nigeria) = \frac{\sqrt{(20,9732655 \div 100)^2 + (30,55141403 \div 100)^2 + (48,47532046 \div 100)^2} - \sqrt{1 \div 3}}{1 - \sqrt{1 \div 3}}$$

$$HHI_{2024} (Nigeria) = 0,07766184995$$

وبعد الحساب، فإن الجدول الآتي يوضح قيم المؤشر خلال الفترة (2013-2024):

الجدول 4: تطور مؤشر هيرفندال - هيرشمان للتنوع في الناتج المحلي الإجمالي في نيجيريا خلال الفترة (2013-2024)

السنة	2013	2014	2015	2016
HHI	0,1161389758	0,1372516881	0,1860595846	0,2102318196
السنة	2017	2018	2019	2020
HHI	0,1548114865	0,1113108557	0,08797596364	0,05771016639
السنة	2021	2022	2023	2024
HHI	0,04398379526	0,04432422001	0,04213243338	0,07766184995

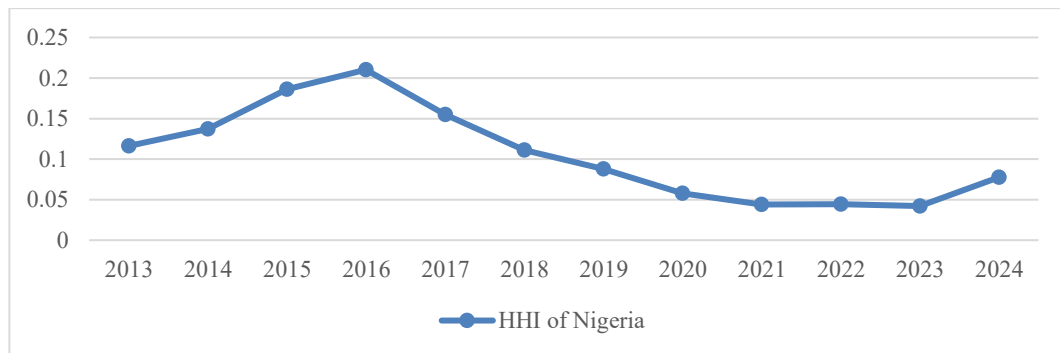
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول 3

من خلال الجدول 4 أعلاه والذي يمثل قيم مؤشر هيرفندال - هيرشمان للناتج المحلي الإجمالي في نيجيريا خلال الفترة (2013-2024)، نلاحظ أنه في سنة 2016 بلغ المؤشر أكبر قيمة له طيلة الفترة المدروسة والتي كانت بالتقريب 0.21 وهذا راجع لتداعيات أزمة النفط 2014 على السنوات التي تلتها كونه في هذه السنة انخفضت مساهمة قطاع الفلاحة والصناعة في حين تركز (GDP) بنسبة تفوق 60% على قطاع الخدمات. كما نلاحظ أن قيمة المؤشر في سنة 2023 قد بلغت تقريباً 0.042 وهي أدنى قيمة بلغها كون القطاعات الثلاث ساهمت بنسب متقاربة، وعليه فإن قيم المؤشر كانت محصورة كالآتي:

$$0,04213243338 < HHI < 0,2102318196$$

نلاحظ أن قيمة المؤشر قريبة جداً من الصفر، مما دل على وجود تنوع كبير بين القطاعات الاقتصادية في هيكل الاقتصاد النيجيري. والشكل الآتي يوضح التنوع في الناتج المحلي الإجمالي النيجيري:

الشكل 5: التنوع في الناتج المحلي الإجمالي النيجيري حسب مؤشر هيرفندال - هيرشمان خلال الفترة (2013-2024)

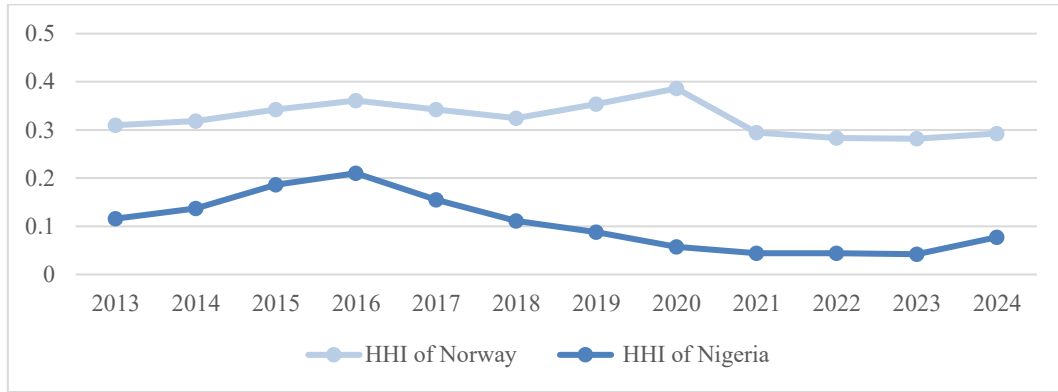


المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول 4

2.3 تقييم التنوع الاقتصادي في النرويج ونيجيريا لمواجهة المرض الهولندي:

إن كل من النرويج ونيجيريا انتهجتا سياسة التنوع الاقتصادي، بحيث الأولى نجحت في تفادي المرض الهولندي في حين أن الثانية لم تتمكن من تفاديه ومواجهته وذلك راجع لعدة أسباب. وهذا يستدعي تقييم التنوع الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي في كل من هاذين البلدين من خلال عرض وتحليل الشكل الآتي:

الشكل 6: تطور مؤشر هيرفندال - هيرشمان للتنوع في الناتج المحلي الإجمالي في النرويج ونيجيريا خلال الفترة (2013-2024)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات كل من الجدول 2 و4

من خلال الشكل 6 أعلاه، نلاحظ أن HHI في نيجيريا أقل مما هو عليه في النرويج وهذا يدل على وجود تنوع اقتصادي في نيجيريا أكبر مقارنةً بالتنوع في النرويج لكن هذا التفاوت ظاهري فقط والتنوع في نيجيريا هو تنوع ظاهري فقط ولا يعكس الواقع، لأن النرويج تعتبر من الأمثلة القوية للاقتصادات التي يوجد بها النفط والغاز ورغم ذلك تمكنت من تفادي الإصابة بالمرض الهولندي وتمكنت من تنوع اقتصادها تنوعاً حقيقياً وجعله اقتصاد خدمي متطور بامتياز. على عكس نيجيريا لم تتمكن من تفادي الظاهرة كون اقتصادها متنوع شكلياً فقط.

ويتم تفسير هذا التناقض بأن مؤشر هيرفندال - هيرشمان وحده غير معبر ولا يكفي لتقييم التنوع الاقتصادي، لأنه في هذه الحالة أخذ بعين الاعتبار مساهمة القطاعات في (GDP) وهذا غير كافٍ. كونه للحكم على التنوع لابد من تحليل الصادرات غير النفطية أيضاً لأنها مصدر العملة الصعبة بعيداً عن النفط. ففي حالة نيجيريا كانت مساهمة القطاعات جيدة لكن في الواقع جزء منها ظاهرية لأنها في الواقع هي قطاعات هشّة وجزء من أنشطتها غير رسمي.

وعليه ستم مقارنة الحالتين لاستنتاج سبب نجاح النرويج وفشل نيجيريا في مواجهة المرض الهولندي من خلال التنوع الاقتصادي،

كالآتي:

- قطاع الفلاحة في النرويج نسبة مساهمته أقل من نيجيريا، لكنه يتفوق بالابتكار ودعم الزراعة المستدامة والتوجه نحو تطبيق التكنولوجيا المتطورة في هذا المجال مما جعل منه ذو إنتاجية عالية رغم ضعف مساهمته مقارنةً بباقي القطاعات. على عكس الفلاحة في نيجيريا ضعيفة الإنتاجية وأيضاً تقليدية.
- قطاع الصناعة في النرويج متطور جداً ويركز على الصناعات المبتكرة والصناعات البيئية، كما أنها تركز على الصناعة في مجال الطاقات المتجددة (طاقة الرياح، طاقة الهيدروجين...) وكل هذا بتكنولوجيا عالية. في حين أن الصناعة في نيجيريا تسيطر عليها الصناعة الاستخراجية والتقليدية على حساب الصناعة التحويلية والمتطورة، مما أدى لهشاشة ميكانيزم الصناعة في البلد وهذا بدوره أثر على التنوع الاقتصادي.
- قطاع الخدمات في النرويج متقدم وأساسه خدمات مبتكرة تعطي قيمة مضافة للاقتصاد على عكس الخدمات في نيجيريا لا تساهم في خلق قيمة مضافة للاقتصاد.

وعليه فإن النرويج تمكنت من عزل هيكل اقتصادها عن النفط والغاز من خلال استخدام ثرواتها النفطية كرافعة لتحقيق تنوع اقتصادي قوي، وهذا من خلال انشائها لصندوق الثروة السيادي الذي يستثمر عوائد النفط على المدى البعيد ويحقق التنمية المستدامة (تستفيد الأجيال القادمة من عوائد الموارد أيضاً). وكذلك من أسباب نجاحها وجود حوكمة فعالة وشفافية في السياسات الاقتصادية للبلد،

وأيضاً دعم الصناعة الخضراء والطاقات المتجددة كمصدر للطاقة. لكن نيجيريا فشلت في ذلك لعدة أسباب أهمها الاعتماد المفرط على النفط، مما جعلها تابعة له في حالة الأزمات والتقلبات الجيوسياسية بالإضافة إلى ضعف المكننة والتكنولوجيا وضعف الإدارة وتفشي الفساد داخل قطاعاتها الاقتصادية.

لذلك وجب اتباع سياسة تنويع اقتصادي مُحكمة وتوفير البيئة الملائمة لها لمواجهة المرض الهولندي، واستغلال الموارد النفطية في تقوية باقي القطاعات الأخرى مع الأخذ بعين الاعتبار قسط الأجيال القادمة بما يتوافق مع متطلبات تحقيق التنمية المستدامة.

3.3 الدروس المستفادة للجزائر في التنويع الاقتصادي ومواجهة المرض الهولندي بناءً على تجربة النرويج ونيجيريا:

باعتبار أن النرويج تمكنت من تفادي المرض الهولندي رغم امتلاكها ثروة نفطية فهذا يجعل منها تجربة ناجحة يمكن للجزائر الاستفادة منها والسير على حُطاهها، وأيضاً بما أن نيجيريا فشلت في مواجهة الظاهرة رغم وضعها سياسات للتنويع الاقتصادي يسمح للجزائر بالاستفادة منها كتجربة وذلك من خلال تفادي ما أدى لفشلها. وعليه يمكن أخذ ما قامت به النرويج وتكييفه مع ما يتماشى مع الاقتصاد الجزائري وتفادي ما أدى إلى فشل نيجيريا، وهذا كالاتي:

- يجب إرساء وتطبيق مبادئ الحوكمة والرقابة والشفافية في السياسات الاقتصادية المتبعة.
- لابد من إدخال التقنيات والتكنولوجيا الحديثة في قطاع الفلاحة لرفع الإنتاجية والإيرادات، وبالتالي زيادة مساهمته في الاقتصاد الجزائري.
- يجب على الجزائر بناء ميكانيزم صناعي وجهاز انتاجي مرن وأيضاً دعم الصناعات التحويلية والصناعات في مجال الطاقات المتجددة، مما يحقق أثر إيجابي مضاعف يتمثل في رفع الإنتاجية ونسبة مساهمة قطاع الصناعة في الاقتصاد من جهة وزيادة الاعتماد على الطاقات المتجددة من جهة أخرى. مما ينقص من الاعتماد على النفط كمصدر للطاقة وينقص من نسبة مساهمة عائداته في الاقتصاد.
- فيما يخص الصندوق السيادي فالجزائر تمتلك ما يعرف بصندوق ضبط الإيرادات لكن لا يمكن اعتباره صندوق سيادي يعول عليه لحفظ قسط الأجيال القادمة وأيضاً لمواجهة المرض الهولندي، لذلك وجب ضبطه وإعادة هيكلته ليكون أداة فعالة في الاقتصاد. كون الظروف الاقتصادية الراهنة لا تسمح بإنشاء صندوق سيادي آخر كون النفط لا يزال يمثل الحصة الأكبر في الإيرادات والجهاز الإنتاجي المحلي ليس بذلك الجهاز المرن القوي، والأهم من ذلك لا توجد فوائض مالية.
- يجب تطبيق رقابة عالية لمنع الفساد في إدارة الموارد.
- ولتحقيق ذلك لابد من تطبيق إصلاحات اقتصادية تكون مكملة لعمل بعضها البعض، لمعالجة ما يعانيه الاقتصاد الجزائري من اختلالات هيكلية حتى تتمكن فيما بعد من تحقيق تنويع اقتصادي حقيقي.

4. خاتمة:

يعتبر التنويع الاقتصادي الحل الجذري لظاهرة المرض الهولندي، كونه يحقق تنوع في تشكيلة صادرات البلد وأيضاً يوازن بين مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي للبلد مما يجعله الحل المباشر لمواجهة هذه الظاهرة. ففي هذه الدراسة تم عرض مؤشر هيرفندال - هيرشمان لقياس مستوى التنوع في (GDP) لكل من النرويج ونيجيريا وتقييم أي البلدين نجح في مجابهة الظاهرة. وبعد إجراء هذه الدراسة، يتم اختبار صحة الفرضيات على النحو الآتي:

الفرضية الأولى: صحيحة، كون النرويج تمكنت من تفادي الإصابة بالمرض الهولندي من خلال إنشائها لأضخم صندوق سيادي. والذي تمثل دوره في الحفاظ على عوائد النفط والغاز واستثمارها على المدى البعيد بالإضافة إلى تمتعها بمستوى عالي من الرقابة على الانفاق والشفافية والحوكمة.

الفرضية الثانية: خاطئة، كون نيجيريا لم تنجح في تفادي ظاهرة المرض الهولندي رغم اتباعها سياسة تنوع اقتصادي. وذلك راجع لغياب سياسة اقتصادية كلية محكمة بالإضافة لعدم توفر متطلبات نجاح العملية.

الفرضية الثالثة: صحيحة، لنجاح عملية التنوع لابد من وجود ضوابط داعمة واستخدام العوائد النفطية استخدامًا أمثلًا. وتوصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج، تمثلت فيما يلي:

- يعمل التنوع الاقتصادي على منع حدوث ازدهار قطاع ما على حساب باقي القطاعات، مما يمنع إصابة الاقتصاد بالمرض الهولندي.
- يعتبر مؤشر هيرفندال - هيرشمان لوحده غير كافٍ للحكم على التنوع الاقتصادي.
- تتمتع النرويج بصندوق سيادي للثروة النفطية مكنها من أن تكون نموذج ناجح في تفادي المرض الهولندي.
- يعتبر الاقتصاد النرويجي اقتصاد خدمي ورقمي بامتياز، فالنرويج من خلال سياساتها وتنويعها الاقتصادي نجحت في أن يكون اقتصادها اقتصاد معرفة وليس اقتصاد موارد.
- رغم أن النرويج حققت تنوع اقتصادي حقيقي ونجحت في تفادي المرض الهولندي إلا أن صغر مساهمة قطاعها الفلاحي جعل منها عرضة لإصابتها به (كون مساهمة قطاعها الفلاحي القُصوى لم تتجاوز 3% مما جعل منه مهدد بظاهرة المرض الهولندي).
- لقد نجحت النرويج في توفير البيئة اللازمة لنجاح تنويعها من خلال تبني سياسة اقتصادية رشيدة.
- تتمتع نيجيريا بتنوع في قاعدة قطاعاتها الاقتصادية، لكن هذا تنوع ظاهري فقط كون قطاعاتها هشة ويسيطر عليها قطاع النفط.
- يتأثر التنوع الاقتصادي سلبيًا بالأوضاع السياسية والأمنية مثل وضع منطقة بوكو حرام في نيجيريا والذي أثر على السياحة في المنطقة وبالتالي على قطاع الخدمات، إضافةً إلى الفساد السياسي والإداري بها.
- إن نجاح عملية التنوع له متطلبات ضرورية تتمثل في حسن استخدام العوائد النفطية، من خلال إنشاء صندوق سيادي للثروة ووضع ضوابط تنظيمية تنظم العملية واحترازية تضمن وجود رقابة فعالة. بالإضافة إلى ضرورة وجود هيكل مالي قوي.
- ونظرًا لأهمية الموضوع توجب وضع مجموعة من التوصيات في نهاية هذه الدراسة، وهي كالآتي:
- لابد من إنشاء صندوق سيادي من طرف الدول النفطية لاستثمار عوائد النفط والحفاظ على حق الأجيال القادمة منه. كداعم للاستدامة من جهة، وكداعم لعملية التنوع الاقتصادي من جهة أخرى.
- لابد من التوجه نحو الاستثمار في الرأسمال البشري وخلق الوعي بمدى ضرورة التوجه نحو الاهتمام بالقطاعات المهمشة في الفلاحة.
- لابد من أن توفر الدول المنتهجة لسياسة تنوع اقتصادي البيئة المناسبة والبنية التحتية.

5. قائمة المراجع:

- (n.d.). Retrieved from IMF.org. <https://www.imf.org/en/publications/fandd/issues/series/back-to-basics/dutch-disease>
- (n.d.). Retrieved from unfccc.int. <https://unfccc.int/topics/resilience/resources/economic-diversification>
- (n.d.). Retrieved from unstats.un.org . <https://search.app/WYi27yRHxgc6dxEz5>
- Abdullah ahmed hassan, R. (2024). Dutch disease and the future of the GCC economics. *Journal of investment, banking and finance*, 2(1).

- Abu Wadi, M., & Bashayreh, A. G. (2018). Economic diversification in Bahrain. *International journal of economics and financial issues*, 8(4).
- Afandiyev, E. (2013). Causes of Dutch disease and ways to deal with it: literature overview. *Journal of IPFW student research and creative endeavor symposium*.
- Brincikova, Z. (2016). The Dutch disease: an overview. *European scientific journal*.
- Hadjeris, S., & Aba soufian, K. (2025). The max corden model: is Algeria's economy suffering from Dutch disease? *Brazilian journal of business*, 7(1).
- Kermi, M., & Dahmoune, F. (2024). Economic diversification in Algeria, prospects and challenges. *Journal of economics and human development*, 15(1).
- Sayah, F. (2012). *The Dutch syndrom: theories and application to the Algerian case*.
- Senouci bereksi, I., Benallal, B., & Berrached, A. (2024). Economic diversification in Algeria: Reality, challenges and prospects. *Finance & Marketing Journal*, 11(2).
- Stephen, A. (1993). Federal reserve bulletin.
- زروق بن موفق. (2019). استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة. جامعة زيان عاشور ، الجلفة.

6. ملاحق:

الملحق 1: تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في النرويج خلال الفترة (2013-2024)

الوحدة: (%)

السنة	مساهمة قطاع الفلاحة	مساهمة قطاع الصناعة	مساهمة قطاع الخدمات
2013	1,25303567	36,2739315	52,0575277
2014	1,38343134	34,6738352	53,4347468
2015	1,4818303	31,5986318	55,9833722
2016	2,03389885	28,5306166	57,9316985
2017	1,91877892	30,4933672	56,2861278
2018	1,81119902	32,6446123	54,5740471
2019	1,78246102	29,824459	57,3102893
2020	1,84392943	26,8831673	59,6041108
2021	1,59886918	37,901923	50,56725
2022	1,63442443	49,1288971	41,8232816
2023	2,08014844	39,0661168	49,9581991
2024	2,0382243	37,0458252	51,758485

المصدر: موقع الاحصائيات العالمية للأمم المتحدة (unstats.un.org , n.d.)

الملحق 2: تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في نيجيريا خلال الفترة (2013-2024)

الوحدة: (%)

السنة	مساهمة قطاع الفلاحة	مساهمة قطاع الصناعة	مساهمة قطاع الخدمات
2013	20,7586228	25,7423212	52,3666011
2014	19,9902548	24,6436086	54,153128
2015	20,6318935	20,1607829	58,1222219
2016	20,9831097	18,1731317	59,7850977
2017	20,8465714	22,3151172	55,8046969
2018	21,2037737	25,7333066	52,0170509
2019	21,9062959	27,382537	49,7302169
2020	24,1433059	28,2205055	46,3861275
2021	23,3570588	31,407534	43,7883919
2022	23,6918718	30,7755687	44,0357677
2023	22,724938	32,5844117	42,7655318
2024	20,353242	29,6482359	47,0422657

المصدر: موقع الاحصائيات العالمية للأمم المتحدة (unstats.un.org , n.d.)